

(1) المدخل الحديث للإدارة العامة هو الذي يهتم بدراسة العوامل الاجتماعية والنفسية والإنسانية ويسمى المدخل:

- (أ) البيني.
- (ب) الدستوري .
- (ج) الوظيفي.
- (د) الاجتماعي.

(2) العلم الذي قدم مفاهيم للإدارة العامة مثل : قياس الكفاءة، الترقية ، الحوافز وبواعث السلوك الإداري هو:

- (أ) علم الاقتصاد.
- (ب) علم النفس.
- (ج) علم الاجتماع.
- (د) علم السياسة.

(3) أول من قدم مفهوم قبول السلطة (قبول القرار من قبل المرؤوسين):

- (أ) هربرت سايمون.
- (ب) هنري فايول.
- (ج) تشستر برنارد.
- (د) فريدريك تايلور.

محمد العجائز

(4) أدى توسع دور الدولة في العصر الحديث إلى اتساع نطاق عمل الحكومة ليصبح هدفها تحقيق:

- Ⓐ (أ) تنمية القطاعات الأكثر أهمية.
- Ⓑ (ب) تنمية القطاعات المولدة للدخل القومي.
- Ⓒ (ج) التنمية القطاعات التي تقوم برعايتها الدولة.
- Ⓓ (د) التنمية الشاملة.

عمر الحجاز

(5) عدم التوازن بين السلطة والمسئولية في وظائف الدولة يؤدي إلى:

- Ⓐ (أ) فقدان التوازن في الهرم الوظيفي بالدولة.
- Ⓑ (ب) فقدان التوازن بين القيادة والموظفين العموميين.
- Ⓒ (ج) فقدان التوازن بين الرئيس والمرؤوس.
- Ⓓ (د) فقدان التوازن بين قطاعات الدولة المختلفة.

ديان

(6) يزداد الاهتمام بالموارد البشرية نتيجة لتعاظم دور الدولة مما يستوجب:

- Ⓐ (أ) إيجاد جهاز منتج للمورد البشري.)
- Ⓑ (ب) إيجاد جهاز مسوق للمورد البشري.
- Ⓒ (ج) إيجاد جهاز منظم للمورد البشري.
- Ⓓ (د) إيجاد جهاز مشغل للمورد البشري.

ديان

(7) لجوء الدولة إلى إصدار كمية إضافية من النقود ينبغي أن يكون:

- (أ) في أضيق الحدود لأتارة السلبية على الادخار والاستثمار.
- (ب) على نطاق واسع لأتارة الإيجابية على الادخار والاستثمار.
- (ج) بطريقة متوازنة مع الادخار والاستثمار.
- (د) حسب العرض والطلب على العملة في السوق.

شهر الحجاز

(8) دور الرقابة هو التأكد من أن التنفيذ يتم وفق الخطط المعدة بشكل مسبق والتي تمت الموافقة:

- (أ) من قبل الرئيس.
- (ب) من قبل السلطات المختصة.
- (ج) من قبل القائد.
- (د) السلطة التشريعية.

شهر الحجاز

(9) التوجه الحديث للحكومات هو التوجه نحو تقديم خدماتها إلكترونياً ومن أسباب ذلك

- (أ) وفرة الموارد وتدعيم القطاع العام.
- (ب) الاتجاه نحو التخصصية.
- (ج) وفرة الموارد.
- (د) شح الموارد والاتجاه نحو التخصصية.

شهر الحجاز

(10) النموذج الجيد لتطبيق مراحل التحول إلى الإلكتروقراطية

- (أ) النموذج المركزي.
- (ب) النموذج اللامركزي.
- (ج) بناء نموذج حسب طبيعة الحكومة والظروف البيئية المحيطة.
- (د) بناء نموذج حسب السياسات العامة المتبعة.

TheArrow